

المصوب على المفعولية وهو القوم او منصوبا بالالف
 على الاستثنا وهو على الاحتمالين صورته وهيبته
 واصفة لا يظهر فيها اثر الاحتمالين وانما يظهر في اثر
 الاحتمالين في الناصب له ما هو وحي وجوب تقدير
 الضمير وعدمه فعلى تقدير ان يكون بدلا منصوبا
 على البدلية فالناصب له مراتب يتا على نية تكرار
 العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير به
 اجمع العامل اي الازيد منه على ما مر في هذا
 الباب من قوله ويجوز بدل المفضل من الكل الخ
 وعلى تقدير ان يكون منصوبا على الاستثنا يكون
 الناصب له الالف المذهب الصحيح عند من
 مالك ونسبه الى سبويه والمبرد والجرجاني ولا
 يحتاج الى تقدير ضمير وهذا الكلام اذا كان الاستثنا
 منفصلا وما ان كان الاستثنا منقطعا فان لم
 يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب
 اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع
 احد الاماخر او لا يقال نراد النقص ونفع الضم
 وان امكن تسلط فاعل الجاز بوجوب النصب
 فنقول ما فيها احد الاحرار او يفتحهم جا التزيل
 قال تعالى ما ارم به علم الابناء الطين اضممت
 السبعة على النصب وينونهم يجوزون البصا
 والذبال ويجوزون النصب واذا اتفق المستثنى
 على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا مطلقا
 منفصلا كان او منفصلا فنقول ما قام الامر به القوم
 وما فيها الاحرار احد ولا يجوز الاتباع لان التابع
 لا يتقدم

لا يتقدم على المتنوع فاعلم ذلك ومثل الشيخ فيما ذكر
 شبهه وهو النهي والاستفهام فالنهي قوله تعالى ولا
 يلينق منكم احد الا امراتكم هذا الواقع وان كثير
 بالرفع على البدل من احد وقر الباقون بالنصب
 على الاستثنا وفيه وجهان احدهما ان يكون مستثنى
 من احد وجهان فلا يتم على المرجوح والتاخر ان
 يكون مستثنى من اهلك فيكون النصب واجبا
 والاستفهام تقولون تعالى ومن يعط من رحمة ربه
 الا الضالون قر الجمع بالرفع على البدل من الضمير
 في يعط ولو قرى الا الضالين بالنصب على الاستثنا
 لجاز صاعدا ولكن القراءة سنة مستفة وان كان
 الهلام ناخضا بان لم يذكر المستثنى منه متغيا بان
 تقدم عليه نفع او شبهه اي النون كما في الاستفهام
 كان المستثنى على حسب العوامل التي قبل اداة
 الاستثنا المعنوية له من رفعه ونصبه وحذفه
 والرفع بالنون للمفعول اي ترك عمل الا فان كان ما قبل
 الا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية
 نحو ما قام الامر به فزيد مرفوع على الفاعلية تمام
 والا ملغاة اي لا عمل لها ولا يجوز نصب من يد واحاز
 فيه الكسائي النصب على الاستثنا وحذف الفاعل
 والرفع على انه بدل من الفاعل وان كان ما قبل الا
 يطلب مفعولا فنصب المستثنى على المفعولية نحو
 ما ضرب الامر به فزيد منصوب على المفعولية
 بضربت والا ملغاة لا عمل لها ومن ذلك قوله تعالى
 ما تعبدون من دونه الا سماوات وان كان ما قبل الا